

Distr.: General
25 October 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

اللجنة الثالثة

البند ٦٩ (ج) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات

حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من

المقررين والممثلين الخاصين

رسالة مؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لميانمار لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه مذكرة عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية اتحاد ميانمار
(انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة
في إطار البند ٦٩ (ج) من جدول الأعمال.

(توقيع) كياو تين

السفير

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق

301013 301013 13-53067 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لميانمار لدى الأمم المتحدة
مذكرة عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية اتحاد ميانمار

أولاً - مقدمة

١ - بدأت ميانمار، منذ نشوء الحكومة المدنية بقيادة الرئيس يو ثين سين في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١، بكتابة صفحة جديدة من تاريخها، ومضت في مسار التحول الديمقراطي السلمي باعتماد إصلاحات متعددة وبعيدة المدى. وكانت سرعة ومدى التغييرات التي شرع فيها البلد موضع اعتراف وتشجيع دوليين على نطاق واسع، مما أدى إلى تغير في سياسات الغرب تجاه ميانمار. ونتجت عن ذلك تغيرات هامة جداً في لهجة ونبرة القرار السنوي المتعلق بحالة حقوق الإنسان في ميانمار الذي اعتمدته اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة في إطار دورتها السابعة والستين. وقد اتخذ القرار ٢٣٣/٦٧، الذي رحبت فيه الجمعية العامة بالتطورات الإيجابية في ميانمار، دون اللجوء إلى تصويت وبدون أن ينأى وفد ميانمار بنفسه عنه، وذلك للمرة الأولى منذ سنوات عديدة. ومع أن ميانمار أكدت مجدداً سياستها الثابتة ضد التقديم الانتقائي لقرارات تتعلق ببلدان محددة بشأن حالة حقوق الإنسان، فقد انضمت إلى متخذي القرار دون تصويت في حين أبدت بعض التحفظات على فقرات معينة.

٢ - وعلى الرغم من هذا التحول الإيجابي للأحداث في الأمم المتحدة وإحراز تقدم لا نظير له في جهود إرساء الديمقراطية، فإن الجمعية العامة ستنتظر مرة أخرى في دورتها الثامنة والستين في حالة حقوق الإنسان في ميانمار عملاً وفقاً للقرار ٢٣٣/٦٧. وهذه المذكرة يقصد بها زيادة توعية الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بشأن الحالة الراهنة في ميانمار في ما يتعلق بحقوق الإنسان، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية التعبير، وحرية الإعلام، والإصلاحات الديمقراطية الجارية.

ثانياً - عملية التحول الديمقراطي

ألف - الإصلاحات السياسية

٣ - تمر ميانمار بمرحلة حاسمة من تاريخها كدولة. فقد تولت حكومة الرئيس يو ثين سين الدستورية الجديدة مهامها في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١، وباشرت على مدى فترة الستين ونصف السنة الماضية عملية التحول إلى الديمقراطية. وتمشيا مع تطلعات شعب ميانمار،

ما فتئت الحكومة تعتمد إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية غير مسبقة وواسعة النطاق. وتقوم عملية الإصلاح على الحاجتين الأساسيتين للشعب، وهما إحلال السلام والاستقرار وسيادة القانون من جهة؛ والنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لتحسين حياة الناس من جهة أخرى.

٤ - ويهدف الإصلاح السياسي إلى تحقيق السلام والاستقرار والوحدة الوطنية والمصالحة. وقد تمكنت الحكومة، خلال أول ٣٠ شهراً من فترة ولايتها، من إرساء أسس متينة لإقامة مجتمع ديمقراطي. وهنئ الحيز السياسي لمشاركة جميع أصحاب المصلحة، ووضع نظام سياسي شامل للجميع. وتم تشكيل أحزاب سياسية وكثير منها ممثل في البرلمان ويشارك في أعماله بنشاط. وتباشر هذه الأحزاب أيضاً التحضيرات اللازمة استعداداً للانتخابات العامة المقبلة في عام ٢٠١٥.

٥ - وخلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، أصبحت الهيئات التشريعية على مستوى الاتحاد (المركزي)، وعلى مختلف مستويات الولايات والمناطق، تعمل بنشاط وبطريقة تتسم بالفعالية والحيوية. وسنت تشريعات عديدة بالاستناد إلى المبادئ والقيم الديمقراطية والخدمة مصلحة الشعب، بما في ذلك قوانين جديدة تتيح قدراً أكبر من حرية الصحافة وحرية الكلام وتكوين الجمعيات. وشكل البرلمان أيضاً لجنة مكلفة باستعراض الدستور للنظر في إمكانية تعديل الدستور الحالي. وتعمل سلطة الدولة بفروعها الثلاثة، أي الإداري والتشريعي والقضائي، على نحو متناسق وبدينامية كاملة بما يحقق مصلحة الدولة والشعب وفقاً للدستور.

٦ - وفي ضوء التطورات السياسية الإيجابية، وسعياً إلى تعزيز جهود المصالحة الوطنية، أصدر الرئيس قرارات بمنح العفو في ١١ مناسبة، وبإطلاق سراح ما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ سجين لتتسنى لهم أيضاً إمكانية المشاركة في ترسيخ الوحدة الوطنية وعملية بناء الدولة. وتعمل لجنة خاصة مؤلفة جزئياً من سجناء سابقين بلا كلل لكفالة عدم بقاء أي من سجناء الضمير وراء القضبان بحلول نهاية العام.

٧ - ووضعت الأطر القانونية والترتيبات الإدارية المحلية اللازمة لتمهيد الطريق أمام ازدهار منظمات المجتمع المدني. ونتيجة لذلك، شهد البلد ارتفاعاً كبيراً في عدد منظمات المجتمع المدني وزيادة مشاركتها في الشؤون العامة. وكان لهذا الاتجاه الاجتماعي والسياسي الجديد والبارز إسهامه الكبير في تعزيز القيم والممارسات الديمقراطية. وتمكنت ميانمار من تطوير ثقافة جديدة من الحوار والتوافق بين الأشخاص ذوي الآراء والمعتقدات المختلفة. وشرعت الجهات السياسية الفاعلة في ميانمار، إلى جانب الشعب، في اتباع نهج تطلعي للحفاظ على استمرارية عملية الإصلاح مع إيلاء مركز الصدارة لمصلحة البلد والشعب.

وبدأت الحكومة أيضاً باتخاذ خطوات لإرساء سيادة القانون والحكم الرشيد وتأمين نزاهة الحكومة.

٨ - ويشكل السلام شرطاً مسبقاً لتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية. وقد خاضت ميانمار نزاعاً مسلحاً مع ما يزيد على عشر جماعات عرقية مسلحة لأكثر من ستة عقود منذ أن استعادت استقلالها. وكان انعدام السلام والاستقرار على الصعيد الداخلي وراء حرمان البلد وشعب ميانمار من التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي والوحدة الوطنية في الماضي. ولذلك، دعا الرئيس يو ثين سين جميع الجماعات المسلحة، فور توليه مسؤوليات الدولة، إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات للمشاركة في محادثات السلام. وأسفر صدق النوايا الحسنة والجهود الحثيثة التي بذلتها الحكومة عن إحراز تقدم ملموس في الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية. وأدت مبادرات السلام الصادرة عن الحكومة إلى إبرام اتفاقات لوقف إطلاق النار مع جميع الجماعات المسلحة للمرة الأولى منذ أكثر من ٦٠ عاماً.

٩ - والآن، تسعى الحكومة والجماعات المسلحة حثيثاً إلى التوقيع في ناي ببي تاو، في أقرب وقت ممكن، على اتفاق لوقف إطلاق النار على نطاق البلد بأكمله. وفور توقيع اتفاق وقف إطلاق النار على نطاق البلد، سيعقد اجتماع مع جميع أصحاب المصلحة لمناقشة صياغة إطار للحوار السياسي. وستتيح عملية الحوار السياسي على مستوى الاتحاد محفلاً للتوصل إلى اتفاق سلام شامل ودائم.

باء - الإصلاحات الاقتصادية

١٠ - شرعت الحكومة أيضاً، بموازاة إصلاحاتها السياسية، في اعتماد سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الجسورة لتحسين التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد. وأدى ذلك إلى فتح اقتصادها عن طريق تدابير تحرير الاقتصاد، بما يشمل الإصلاحات المالية، وتهيئة بيئة مواتية للمستثمرين، وتنشيط السياحة، والبدء بأنشطة حماية البيئة، عن طريق اتباع نهج إنمائي محوره الإنسان.

١١ - وإدراكاً من الحكومة بأن نجاح الإصلاح يتوقف على مدى تأمين الفوائد السريعة للسكان عموماً، فإنها تولي اهتماماً خاصاً لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمنصفة. وتحقيقاً لهذه الغاية، وضعت الحكومة برنامجاً لتخفيف حدة الفقر والتنمية الريفية من خلال تعزيز الزراعة والتمويل البالغ الصغر. وحددت الحكومة لنفسها هدف خفض معدل الفقر الحالي من ٢٦ في المائة إلى ١٦ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، على النحو المنصوص عليه في الأهداف الإنمائية للألفية.

١٢ - وخلال النصف الأول من فترة ولاية الرئيس، أرست الحكومة أسساً متينة للنظام الاقتصادي الذي يركز على السوق، ونجحت في إزالة العقبات الخارجية التي تعوق التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية. ورفع معظم الجزاءات، مما أتاح زيادة حجم التجارة والاستثمار مع جميع البلدان. وتحقيقاً لمصلحة السكان عموماً، تعمل الحكومة على تشجيع الاستثمارات الأجنبية التي تركز على إيجاد فرص العمل والتنمية الزراعية والريفية.

١٣ - ومن أجل كفالة تحقيق نتائج إيجابية ملموسة على الأمد القصير، يجري حالياً إعداد أول خطة خمسية وطنية (من الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ إلى الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦) بالتعاون مع السلطات الإقليمية والهيئات الحكومية. وإلى جانب تنفيذ الإطار المتعلق بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذي يركز بشكل رئيسي على تعزيز النمو الشامل والمبادرات السريعة المردود، تعمل الحكومة أيضاً على إعداد خطة طويلة الأجل على الصعيد الكلي، وهي خطة التنمية الوطنية الشاملة (٢٠١١-٢٠٣١). وتهدف هذه الخطة في المقام الأول إلى تحقيق التنمية الصناعية جنباً إلى جنب مع التنمية الزراعية.

١٤ - وأصبحت ميانمار تسترعي انتباهاً متزايداً من جانب المستثمرين الدوليين منذ أن عمدت إلى فتح اقتصادها. وهناك الكثير من الشركات العالمية والمستثمرين والسياح الذين يسارعون للاستفادة من سوق ميانمار الناشئة حديثاً. وسنت الحكومة في عام ٢٠١٢ قانوناً جديداً للاستثمار المباشر الأجنبي، جرت صياغته بأسلوب يكفل المنفعة المتبادلة للمستثمرين الأجانب ولمواطنيها. ويكفل القانون أيضاً فوائد المستثمرين الأجانب من خلال منح مزايا الإعفاء الضريبي ومزيد من المرونة على صعيد نسب الاستثمار في المشاريع المشتركة.

١٥ - وحتى آب/أغسطس ٢٠١٣، جرت الموافقة على ما مجموعه ٦٠٠ من مقترحات مشاريع الاستثمار الأجنبي المقدمة من ٣٢ بلداً تنطوي على تعهدات مالية تبلغ قيمتها ٤٣ ٦٨٢,٢٨ مليون دولار في ١٢ قطاعاً اقتصادياً. وحرصاً على الشفافية، بدأت الحكومة باتخاذ خطوات لممارسة مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية المعترف بها دولياً. كما وضعت خططاً لتعزيز السياحة المتسمة بالمسؤولية بهدف حفظ الطبيعة وصون الثقافة وحماية مصلحة السكان المحليين.

١٦ - وحددت الحكومة لنفسها هدف تحقيق نمو اقتصادي مطرد بنسبة ٧,٧ في المائة خلال السنوات الخمس المقبلة، والمضي قدماً نحو اقتصاد قائم على المعرفة. وتعتزم الحكومة، في السنوات المتبقية من فترة ولايتها، إيلاء الأولوية القصوى لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للناس، وبخاصة الإمدادات الكهربائية، والإمدادات الكافية من مياه

الشرب والري، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الصناعية بهدف إيجاد المزيد من فرص العمل.

جيم - إصلاح الإدارة والحكم

١٧ - تركز الموجة الثالثة من الإصلاح على مجالي الإدارة والحكم. وقد أكد الرئيس، منذ أن تولّى مهامه، نشوء الحكم الرشيد ونزاهة الحكومة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ما فتئت الحكومة تتخذ خطوات ملموسة متنوعة. وعلى سبيل المثال، صدر قانون مكافحة الفساد في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٣. وأنشئت أيضاً الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

دال - إصلاح بهدف تنمية القطاع الخاص

١٨ - تركز الحكومة اهتمامها حالياً، في سعيها إلى تعزيز مباشرة الأعمال الحرة وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في خطة التنمية الوطنية، على تنمية القطاع الخاص باعتبار ذلك الموجة الرابعة من الإصلاح. وفي هذه المرحلة، تولي الحكومة اهتماماً كبيراً لتحسين الهياكل الأساسية المؤسسية والإطار التنظيمي بهدف تيسير الأعمال والتجارة والاستثمار.

ثالثا - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

١٩ - تولي ميانمار أهمية كبيرة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وهي تمنح الأولوية للحق في التنمية، وما برحت تسعى جاهدة إلى تنمية البلد بصورة عادلة ومتوازنة. وتنص المادة ٣٤٧ من دستور الدولة على أن الاتحاد يضمن تمتع المواطنين بالتساوي في الحقوق أمام القانون، ويوفر الحماية القانونية لهم على قدم المساواة.

٢٠ - وبهدف مواصلة تعزيز وحماية حقوق المواطنين الأساسية على النحو المنصوص عليه في الدستور، أنشئت في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ لجنة ميانمار الوطنية لحقوق الإنسان، التي تضم ١٥ عضواً. وتتألف اللجنة من خبراء مستقلين من جميع فئات المجتمع، بمن فيهم خبراء من مختلف الجماعات العرقية الوطنية ممن اكتسبوا احترام مجتمعاتهم المحلية. وما فتئت اللجنة تضطلع بأنشطة مختلفة من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك معالجة الشكاوى بشأن مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان التي يقدمها أشخاص أو منظمات من داخل البلد أو خارجه، وإذكاء الوعي بحقوق الإنسان في الوزارات الحكومية ولدى عامة الجمهور. وتقوم اللجنة نفسها مقام كيان مستقل معني بحقوق الإنسان، وتعمل وفقاً لمبادئ باريس. وهي مرتبطة بعلاقة شراكة مع اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٢١ - ولكي تتمكن اللجنة من أداء مهامها بفعالية أكبر، أقر مجلس الشيوخ في ميانمار مشروع قانون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣. وسيُعتمد مشروع القانون بسرعة فور انتهاء المداولات في مجلس النواب وفي البرلمان الاتحادي خلال الأشهر القادمة.

٢٢ - ويندرج الاختصاص المتعلق بالنظر في حالة حقوق الإنسان في أي بلد من البلدان في إطار اختصاصات مجلس حقوق الإنسان. وتتيح آلية الاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه المجلس تمكين المجتمع الدولي من التصرف بطريقة موضوعية وحذرة ومتسقة. وتحقيقاً لهذه الغاية، شاركت ميانمار بنشاط في عملية الاستعراض الدوري الشامل في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بعد تقديم تقريرها الوطني الأول إلى الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. وتعكف ميانمار حالياً على تنفيذ التوصيات الـ ٧٨ المقبولة لديها من بين التوصيات الـ ١٩٠ التي تلقاها البلد. وأصبحت ميانمار، تنفيذاً للتعهد الذي قدمته خلال جلسة الاستعراض الدوري الشامل، دولة طرفاً في العديد من الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان. فقد انضمت إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، على التوالي. وهي تنظر حالياً بصورة جديدة في الانضمام إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وستقدم ميانمار في عام ٢٠١٥ تقريرها الوطني الثاني إلى الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل.

٢٣ - وتجري ميانمار مناقشات مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل التوصل إلى اتفاق مقبول من الطرفين بشأن إمكانية فتح مكتب للمفوضية. وعلاوة على ذلك، وبعد انقطاع دام سبع سنوات، استأنفت لجنة الصليب الأحمر الدولية إجراء زيارات إلى السجون لمراقبة أحوال السجناء وتحسين مستوى مرافق السجون في ميانمار.

ألف - سجناء الضمير

٢٤ - عين الرئيس يو ثين سين في شباط/فبراير ٢٠١٣ لجنة تضم ١٦ عضواً لمراجعة قضايا السجناء الذين يُعتبرون من سجناء الضمير. وأصدر الرئيس حتى الآن أربعة قرارات عفو في عام ٢٠١٣، بعد دراسة متأنية للتوصيات المقدمة من اللجنة، واستفاد من تلك القرارات ٢٤٥ سجيناً. ولئن كان العفو قد منح لأسباب إنسانية، فقد كان الهدف منه أيضاً تمكين السجناء من العمل في خدمة المصالح الوطنية. وأدى قرار العفو الأخير، الذي صدر في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، إلى الإفراج عن ٥٦ سجيناً. وعقدت لجنة المراجعة

اجتماعها السابع في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ من أجل تنفيذ التعهد الذي قطعه الرئيس بتفريغ سجون ميانمار من سجناء الضمير بحلول نهاية هذا العام.

باء - حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات

٢٥ - يجري العمل حالياً، في إطار الإصلاح التشريعي الجاري، على استعراض القوانين القائمة التي لا تتفق مع دستور الدولة والقواعد والمعايير الدولية الواجبة التطبيق والنظر في احتمال تعديلها أو إلغائها أو استبدالها. ويضطلع بهذه المهمة على نحو يراعي القدرات والأولويات الوطنية.

٢٦ - ولغرض تعزيز الحقوق المدنية والسياسية، سنّ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ قانون تنظيم التجمع السلمي والمسيرات السلمية. وعلى غرار الممارسة المتبعة في بلدان ديمقراطية أخرى، تحتاج جميع التجمعات أو المظاهرات العامة إلى إذن مسبق من السلطة المعنية وفقاً لأحكام القانون والأنظمة الأساسية. وتعدّ الزيادة التي طرأت مؤخراً على عدد المظاهرات السلمية في جميع أنحاء البلد دليلاً واضحاً على انتشار حرية التعبير والتجمع في البلد.

٢٧ - واتخذت ميانمار خطوات مؤثرة على مسار عملية الإصلاح في مجال وسائل الإعلام. فقد ألغيت متطلبات الرقابة على الصحف واليوميّات المحلية منذ ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢ على نحو مهدّ الطريق أمام حرية الصحافة. وعقب ذلك، شكّل في أيلول/سبتمبر مجلس مؤقت للصحافة لصياغة مدونة لقواعد السلوك للصحفيين والمساعدة على إعداد مشروع قانون لوسائل الإعلام بهدف حماية موظفي وسائل الإعلام وتسوية المنازعات المتعلقة بالصحافة. وتم تحرير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وفتحت أبوابه أمام الاستثمار العام. وفي ميانمار الآن المئات من المجلات الأسبوعية الخاصة والعديد من الصحف الخاصة. وينظر إلى إصلاح وسائل الإعلام بوصفه أحد المجالات الأكثر أهمية وبرزوا في عملية الإصلاح الحكومية برمتها على طريق الانتقال إلى الديمقراطية. وعرض على البرلمان الاتحادي مشروع القانون الجديد المتعلق بشركات الطباعة والنشر، وسيحول إلى قانون في المستقبل القريب.

جيم - منع تجنيد القصر عسكرياً

٢٨ - أحرزت جهود الحكومة الرامية إلى معالجة مسألة الجنود القصر تقدماً كبيراً منذ التوقيع على خطة العمل المشتركة مع الأمم المتحدة في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وهذا تطور تاريخي يدل على التزام الحكومة القوي بإنهاء تجنيد الأطفال القصر واستخدامهم في

قواتها المسلحة. ومنذ الشروع في تنفيذ خطة العمل، لم تظهر حالات جديدة لتجنيد القصر، ويرجع الفضل في ذلك إلى بدء العمل بعملية فرز منهجية في مراكز التجنيد. واستطاعت الحكومة في عام ٢٠١٢ وحده أن تمنع في مرحلة الفرز ٥٣٨ قاصرا من مقدمي الطلبات من الالتحاق بالخدمة العسكرية .

٢٩ - وفي إطار هذا البرنامج، شرع في تنفيذ حملات توعية على نطاق واسع على مستويات مختلفة في صفوف القوات المسلحة بالتعاون مع فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ بهدف تعميق فهم خطة العمل وقانون حظر تجنيد القصر. وكجزء من هذه الجهود، نظمت دورات تدريبية في مجال معاهدات حقوق الإنسان ذات الصلة بمنع عمليات تجنيد القصر لضباط الرتب العليا في مراكز القيادة العسكرية. ونفذ الفرز على نحو صارم ليس في مرحلتي التجنيد والتدريب فحسب، ولكن أيضا في فترة ما بعد التدريب.

٣٠ - وعلى النحو المتفق عليه في خطة العمل، أذنت الحكومة لفرقة العمل التابعة للأمم المتحدة بإجراء ما لا يقل عن أربع عشرة زيارة رصد حتى الآن إلى القيادات الإقليمية، ومرافق التدريب العسكري الأساسي، ومراكز التجنيد العسكري، وفرقة التجنيد المتنقلة. ومن المحتمل أن ما زالت ثمة حالات تتعلق بأشخاص متورطين في التجنيد بشكل غير قانوني. ولم تتغاض الحكومة عن هؤلاء المجرمين الفرادى. فقد اتخذت الإجراءات القانونية ضدهم وفقا للتوجيه العسكري رقم ٦٥ الذي يفرض عقوبات تتناسب مع درجة الانتهاك. ويجب تمييز الحالات المنعزلة التي تخص بعض فرادى المجرمين عن سياسات مؤسسة القوات المسلحة برمتها التي تحظر قانونا تجنيد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة. ومنذ بدء خطة العمل، تم تسريح ما مجموعه ١٧٦ طفلا قاصرا وإعادة ادماجهم في أسرهم.

٣١ - ودعت الحكومة الفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح التابع لمجلس الأمن إلى زيارة ميانمار في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ويرهن ذلك على التزامها الرفيع المستوى بالتعاون مع الأمم المتحدة بهدف تنفيذ خطة العمل على أتم وجه.

دال - القضاء على السخرة

٣٢ - أنشأ مؤتمر العمل الدولي لجنة تحقيق في عام ١٩٩٧ بهدف التحقيق في امتثال ميانمار لاتفاقية السخرة لعام ١٩٣٠ (رقم ٢٩). وأصدرت اللجنة، في تقريرها الصادر في عام ١٩٩٨، توصيات بالقيام بما يلي:

(أ) تحقيق التوافق بين قانون القرى وقانون البلديات لعام ١٩٠٧ واتفاقية السخرة لعام ١٩٣٠ (رقم ٢٩)؛

(ب) الالتزام السياسي الرفيع المستوى لكفالة عدم إكراه أحد على العمل رغما عنه؛

(ج) التنفيذ الصارم للعقوبات التي يمكن أن تفرض بموجب المادة ٣٧٤ من قانون العقوبات على من يدفع الغير إلى السخرة أو العمل القسري، وفقا للمادة ٢٥ من اتفاقية السخرة لعام ١٩٣٠.

٣٣ - وامتثلت ميانمار امتثالا كاملا للتوصيات المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى التوصيات الأخرى المقدمة فيما يتصل بالاتفاقية رقم ٨٧ المبرمة في إطار منظمة العمل الدولية والمتعلقة بحرية تكوين الجمعيات. ورفع مؤتمر العمل الدولي جميع القيود المفروضة على ميانمار على نحو يعكس إقراره بالجهود التي تبذلها ميانمار في معالجة قضية السخرة وحرية تكوين الجمعيات، وأتاح ذلك تطبيع العلاقات بين ميانمار ومنظمة العمل الدولية.

هاء - اللوائم الديني

٣٤ - على الرغم من الأحداث التي وقعت مؤخرا، فإن ميانمار بلد متعدد الأعراق والثقافات وذو تاريخ طويل من التعايش السلمي واللوائم بين مختلف العقائد. ومع أن البوذية هي دين أغلبية الشعب فإن أديانا أخرى مثل المسيحية والإسلام والهندوسية تتعايش وتزدهر في جميع أنحاء ميانمار، البلد المتعدد الديانات. ويكفل دستور الدولة التسامح الديني وحرية العبادة. وتنص المادة ٣٤ من دستور الدولة بصورة واضحة على حرية الضمير وعلى حق كل امرئ في المجاهرة بالدين الذي يختاره وفي ممارسته بحرية. وانطلاقا من إدراك الحكومة التام لأهمية الحرية الدينية في بلد متعدد الثقافات، فإنها تشجع وتحافظ على اللوائم بين الأديان وحرية العبادة في مختلف الأديان. ويتجلى هذا الحق الدستوري بوضوح في حقيقة أن الهياكل البوذية، والكنائس المسيحية، والمساجد الإسلامية، والمعابد الهندوسية تقف جنبا إلى جنب في جميع أنحاء البلد، شاهدة بذلك على انتشار اللوائم والتسامح الدينيين. وقد أعلنت ساداكو أوغاتا عقب زيارتها ميانمار بوصفها خبيرة مستقلة تابعة للجنة حقوق الإنسان في عام ١٩٩٠، أن ميانمار تعد "بمجتمعا نموذجيا" للتسامح الديني.

رابعا - الحالة في ولاية راخين

٣٥ - في الوقت الذي كانت ميانمار تمضي فيه على طريق الانتقال إلى الديمقراطية، ويشهد المجتمع انفتاحا عبر سياسات وضوابط تنحو إلى التحرير، شهد البلد أحداثا عنف طائفي مؤسفة في ولاية راخين اندلعت بسبب جريمة وحشية خلفت آلاما قاسية وتسببت في فقدان الأرواح وتدمير المنازل على كلا جانبي الطائفتين.

٣٦ - وفي الواقع، فقد تعلق الأمر بمسألة عنف مجتمعي في منطقة الحدود الغربية بين طائفتين يسود بينهما تاريخ طويل من عدم الثقة والتوتر بسبب التنافس على الموارد. ولم تكن المسألة تتعلق بقيام الأغلبية البوذية باستهداف دين بعينه مثلما ورد في المزاعم التي نشرت على نطاق واسع. وقد اندلعت شرارة كل حادث من حوادث العنف بسبب قضية جنائية استفزازية استغلها بعض المارقين الذين لا يمثلون بأي حال من الأحوال كامل الطائفة البوذية في ميانمار. ولقد أدى الخطأ في تصوير أو تصور الاشتباكات الطائفية بوصفها نزاعاً دينياً إلى انتشار هذا العنف إلى بضعة جيوب داخل البلد.

ألف - نبذة تاريخية موجزة

٣٧ - في أعقاب إعلان الحرب على ميانمار من جانب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في عام ١٨٢٤، وقعت منطقتا راخين وتانينثاري بيد البريطانيين عام ١٨٢٦ في أعقاب الحربين اللتين وقعتا بين البلدين. وشجعت الإدارة البريطانية سياستها الاقتصادية تدفق عدد كبير من المهاجرين من الهند التي كانت تخضع للاستعمار البريطاني إلى ميانمار. وجرى التوسع في زراعة المحاصيل وقطع الأراضي بهدف جباية الضرائب. وتبين للبريطانيين أن القوة العاملة المحلية في راخين غير كافية، ولذلك استقدموا اليد العاملة الرخيصة بأعداد كبيرة من الهند إلى راخين للعمل في زراعة أراضيها الخصبة.

٣٨ - وزاد أيضاً عدد العمال الذين استقدموا من شرق البنغال. وأصبحوا في نهاية المطاف يشكلون ثاني أكبر مجموعة سكانية في راخين. وتعاني هذه الولاية من التخلف الإنمائي وشح الموارد. ولقد أدى ذلك إلى التنافس على فرص العمل بين سكان راخين الأصليين والمغتربين. ويتجلى الإحباط والتنافس إلى حد كبير في الأنشطة الاقتصادية والبيئات الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، تسببت الاختلافات الثقافية والعرقية والدينية في خلق حالات من سوء التفاهم وعدم تقبل الآخر ونشوب النزاعات كلما أثرت المشاعر.

٣٩ - وتتمثل الأسباب الجذرية التي تؤثر سلباً على الحالة في ولاية راخين اليوم في موقعها على الحدود مع بلد يتسم بكثافة سكانية عالية، والتركة الاستعمارية، وضعف الوضع الاجتماعي - الاقتصادي.

باء - سرد وقائع العنف الطائفي

٤٠ - تسببت جريمة نكراء باندلاع العنف الطائفي في ولاية راخين في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٢. وأعقب ذلك غط مماثل من أعمال العنف في بلدات ميكتيلا ولاشيو

وكتبوا في عام ٢٠١٣. وخلال حدوث هذه القلاقل العامة، لحقت بالطائفتين البوذية والمسلمة خسائر في الأرواح والممتلكات والمنازل والمدارس والمعابد والمساجد.

٤١ - وفي إطار إعادة القانون والنظام، اتخذت السلطات إجراءات عاجلة وحازمة مع التحلي في الوقت نفسه بأقصى درجات ضبط النفس. وأصدرت لجنة التحقيق التابعة لولاية راخين المؤلفة من شخصيات مرموقة تمثل جميع شرائح المجتمع وشخصيات أكاديمية وزعماء دينيين من الطوائف البوذية والهندوسية والإسلامية والمسيحية، تقريرها الذي أتيح للجمهور في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. ويحلل التقرير الأسباب الجذرية للعنف الطائفي في ولاية راخين على نحو شامل وعملي وتطلي.

٤٢ - وقد أثرت النزعات بين الطائفتين في ولاية راخين والتقارير الإعلامية المضخمة بشأنها على السكان في مناطق أخرى من البلد وتسببت في تحول جرائم أو حوادث بسيطة إلى أعمال عنف واسعة النطاق.

جيم - التدابير القصيرة الأجل التي اتخذتها الحكومة

٤٣ - سعياً وراء إنهاء النزاع وتنفيذ أنشطة إعادة الإعمار على وجه السرعة، أنشأت الحكومة اللجنة المركزية لتحقيق الاستقرار والتنمية في ولاية راخين التي يتولى رئاستها نائب الرئيس ساي موك خام في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣. وأنشأت الحكومة أيضاً سبع لجان فرعية كلفت كل منها بالعمل على سيادة القانون، والأمن وإنفاذ القانون، والمهجرة واستعراض الجنسية، وإعادة التوطين المؤقت وإعادة الإعمار، والتعاون الدولي، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتخطيط الاستراتيجي. وتعتمد الحكومة على توفير القيادة الحاسمة لحل النزاع القائم في ولاية راخين بما يكفل الأمن القومي ويعزز سيادة القانون ويحمي حقوق الإنسان. ويقوم رئيس اللجنة المركزية بزيارة إلى ولاية راخين بين الحين والآخر ويشرف على التنفيذ الفعلي لعمل الأفرقة العاملة في إطار تأدية المهام المكلفة بها.

٤٤ - وأجرى الرئيس يو ثين سين أيضاً جولة تفقدية على بلدات ماروك يو، وكياوكتاو، وماونغتاو، في ولاية راخين يومي ١ و ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وتفقد الرئيس مخيمات المشردين داخلياً واجتمع بالسكان من مجتمع راخين المحلي وبالزعماء المسلمين من ستيوي في مناسبة أخرى لمناقشة المسائل المتعلقة بإحلال السلام وتحقيق التنمية على مستوى المجتمع المحلي.

دال - تحسين الظروف المعيشية

٤٥ - في الوقت الحاضر، يؤوي ٥٩ مخيماً مؤقتاً ما يربو على ١٢٠ ٠٠٠ من المشردين داخلياً الذين ينتمون إلى كلتا الطائفتين؛ وقد شيدت حكومة الاتحاد وحكومة ولاية راخين ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية ١ ٨٨٣ مسكناً جماعياً في بلدات سيتوي، وياتيداونغ، وكيواكتاو، وماروك يو، ومينيا، وكيواكفيو، ويان ببي، وباوكتو، ومييون بولاية راخين؛ وشُيّد أيضاً ١ ٢٣٥ مسكناً فردياً. وحالياً، يتم إيواء ٨٧ ٣٦٢ من المشردين داخلياً الذين لا ينتمون إلى مجتمع راخين المحلي في ٢ ٧٦٩ مسكناً جماعياً فيما يتم إيواء ٦ ٥٧٨ شخصاً من سكان راخين في ١٩ مسكناً جماعياً و ١ ٢٤٢ مسكناً فردياً.

٤٦ - وجرى توزيع ٢١ ٧١٧ طناً مترياً من المواد الغذائية، بما في ذلك الأرز وزيت الطعام والملح والحبوب البقلية والفاصولياء والدقيق المغذي. ويبلغ متوسط الاحتياجات من المواد الغذائية شهرياً ٢ ١٠٠ طن متري. وجرى توزيع صناديق لوازم الأسر المعيشية، ولوازم الولادة، وأدوات المطبخ، والأغطية المشمعة، والبطانيات، والناموسيات.

هاء - الصحة والتعليم

٤٧ - من الأولويات أيضاً تأمين الوصول إلى المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي درءاً لتفشي الأمراض في المخيمات. وفي المخيمات، تم الانتهاء من تشييد ٣ ٢٧٣ مرفقاً من مرافق دورات المياه، وحفر ٤ آبار ماء، وتحسين ٢٧ خزاناً وبركة للمياه.

٤٨ - وبالإضافة إلى المستوصفات القائمة، يجري حالياً تشييد ٢٩ مستوصفاً صحياً آخر في ١١ بلدة بولاية راخين. وتتوافر خدمات لنقل المرضى في حالات الطوارئ من مخيمات المشردين داخلياً إلى المشافي القريبة. ويجري التثقيف بشأن الصحة الإنجابية حيث يتم توزيع مجموعات مواد المعلومات اللازمة ويجري كذلك تنفيذ برامج تغذية للأطفال في ١٠ بلدات. وتعمل هناك أيضاً مستوصفات صحية متنقلة. وتم توزيع ٥٠ ٠٠٠ من مجموعات مواد النظافة الصحية. ويجري توفير العلاج للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في ١٤ مخيماً و ٥٩ قرية.

٤٩ - وفيما شُيّدت ٣٠ مدرسة جديدة، يجري حالياً ترميم ٢٠ مدرسة قائمة في بلدات سيتوي وياسايتاونغ وباوكتو ومييون. ومن أجل توفير خدمات التعليم لما يبلغ عددهم ٧ ٩٧٢ من التلاميذ الذين ينتمون إلى ولاية راخين ومجتمعات محلية أخرى في

٢٤ مخيمًا تتوزع على ٦ بلدات، خضع ٢١٣ معلمًا من أبناء تلك المجتمعات المحلية للتدريب على مهارات التعليم.

واو - الأمن وإنفاذ القانون

٥٠ - تولت قوات مراقبة الهجرة في المناطق الحدودية المعروفة باسم قوات "ناساكا" الحفاظ على الأمن في المنطقة أثناء اندلاع أعمال العنف الطائفي العام الماضي. وقد حُلّت هذه القوات في تموز/يوليه ٢٠١٣.

٥١ - وتنتهج ميانمار سياسة على مستوى الدولة تقوم على عدم التسامح إطلاقاً مع الإفلات من العقاب. ويعاقب الجناة بصرف النظر عن انتمائهم الديني أو العرقي. وقد اتخذت إجراءات عقابية بحق الأشخاص الذين شاركوا في أعمال العنف. وفي ولاية راخين، احتجز ١٨٩ ١ من الجناة وأحيلوا للمحاكمة. وفي ميكتيلا، احتجز ٨٢ شخصاً من بينهم ٦٣ شخصاً من الطائفة البوذية. وفي لاشيو، كان ٥٧ من بين ٦٧ شخصاً احتجزوا وأحيلوا للمحاكمة من الطائفة البوذية. وفي حالة تاندوي، أُلقي القبض على أكثر من ٧٠ شخصاً معظمهم من الطائفة البوذية في راخين. وتتخذ الإجراءات بحق الفاعلين بموجب أحكام القانون الساري. ويجري تعزيز قدرات قوات الشرطة التي تنقصها الخبرة من خلال تنظيم دورات تدريبية بمساعدة خارجية، بما في ذلك مساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولي، للسيطرة على عنف الغوغاء بفعالية.

زاي - التدابير الطويلة الأجل التي اتخذتها الحكومة

٥٢ - سعياً وراء إنهاء النزاع وتنفيذ أنشطة إعادة الإعمار على وجه السرعة، أنشأت الحكومة اللجنة المركزية لتحقيق الاستقرار والتنمية في ولاية راخين لإنجاز الخطط في الأجلين القصير والطويل. وأنشأت الحكومة أيضاً سبع لجان فرعية وكلفت كلاً منها بالعمل على سيادة القانون، والأمن وإنفاذ القانون، والهجرة واستعراض الجنسية، وإعادة التوطين المؤقت وإعادة الإعمار، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتخطيط الاستراتيجي. وأنشئ مركز لتنسيق التطبيق الفعلي للأنشطة في مجال منع نشوب النزاعات وإعادة الإعمار في سيتوي في أيار/مايو ٢٠١٣.

٥٣ - وما فتئت الحكومة تبذل جهوداً واسعة لتوفير الملاجئ والمواد الغذائية ولتحسين الظروف المعيشية لجميع السكان المتضررين بدون تمييز بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة الثنائية. ويجري حالياً تزويد السكان المحليين بالمساعدة اللوجستية اللازمة لدعم سبل كسب الرزق، بما في ذلك الجرارات، والمحارث

الكهربائية، وشتول الأرز، والأسمدة الكيميائية، والوقود، وقوارب وشباك الصيد. وأحرز تقدم هائل في تشييد الملاجئ والمساكن والمدارس والمستوصفات الصحية، إلى جانب توفير الأمن الغذائي والخدمات في مجال التعليم والرعاية الصحية.

٥٤ - وتم تحديث خطوط الهاتف الأرضية وتركيبها في بلدات بوتيداونغ وغوا وياني. ووزعت كذلك هواتف محمولة على سلطات إدارة المخيمات المؤقتة. وأنشئت أيضاً أسواق مؤقتة لتسهيل الحياة اليومية. وبدأ أحد هذه الأسواق العمل بالفعل.

حاء - التعاون مع المجتمع الدولي

٥٥ - تعرب ميانمار عن امتنانها للشركاء الدوليين الذين يمنحون الأموال لإغاثة المجتمعات المتضررة وإعادة تأهيلها في ولاية راخين. ومن الجهات المانحة الرئيسية الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وأستراليا، والسويد، وسويسرا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، ولكسمبرغ، ونيوزيلندا، والنرويج، وفرنسا، والهند، وإندونيسيا. ومن المنظمات الدولية التي تقدم المساعدة وكالات الأمم المتحدة مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وكيانات أخرى مثل المكتب الإنساني للجماعة الأوروبية واللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ ومنظمات غير حكومية مثل منظمة مالطة الدولية، وتعاونية المساعدة والإغاثة في كل مكان (منظمة كير)، ومنظمة إنقاذ الطفولة، ومنظمة أطباء بلا حدود، ومنظمة أوكسفام، ومنظمة التضامن الدولية، وائتلاف المنظمات غير الحكومية الهولندية، ومنظمة "زوا" لرعاية اللاجئين التابعة لائتلاف المنظمات غير الحكومية الهولندية، ومختلف الجهات المتلقية للمساعدات، ومجلس اللاجئين الدانمركي، وائتلاف المنظمات غير الحكومية الهولندية، والوكالة السويدية للإغاثة المدنية في حالات الطوارئ، وكنيسة السويد.

٥٦ - ومنذ بدء العمل ببرامج الإغاثة في حالات الطوارئ وإعادة التوطين وإعادة الإعمار في تموز/يوليه ٢٠١٣، تم تلقي وإنفاق تبرعات من أولئك الشركاء الدوليين بقيمة ٧٣ مليون دولار. إلا أنه لا يزال يتعين حشد تبرعات بقيمة ٦,٢ ملايين دولار لتلبية احتياجات البرامج الحالية.

٥٧ - وأنفقت حكومة ميانمار بالفعل أكثر من ١٢,٤٥ بليون كيات من مواردها الخاصة بالإضافة إلى توفير المواد والخدمات للسكان المتضررين. وأسهم فاعلو الخير على الصعيد المحلي أيضاً بمساعدات نقدية وعينية قدّرت قيمتها ببلايين الكياتات. إلا أن المعونة الدولية لا تزال تضطلع بدور هام في توفير المساعدات الإنسانية.

٥٨ - والحكومة على أهبة الاستعداد لتأمين الوصول إلى المنطقة، وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية وأشكال المعونة الأخرى، من جميع المصادر بما في ذلك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إذا كانت هذه المساعدة غير تمييزية وموجهة لكلا الطائفتين المتضررتين. وفي هذا الصدد، وجهت الحكومة دعوة إلى الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي وإلى ستة وزراء للخارجية من فريق الاتصال التابع لها لزيارة البلد من أجل البحث في السبل الكفيلة بتقديم المساعدة الإنسانية إلى كلا الطائفتين.

طاء - التحديات

٥٩ - بما أن الثقة والتناغم بين الطوائف يكتسبان أهمية حيوية لإرساء السلام الدائم وتحقيق التنمية في البلد، يتعين توعية جميع الطوائف بشأن ممارسة وتعزيز الاحترام المتبادل والتفاهم والتعاطف والصبر. وتحقيقاً لهذه الغاية، تناهض ميانمار بشدة التطرف الديني وتقف بالمرصاد للجهات التي تحرض على إشاعة عدم الثقة بين الطوائف وعدم الاستقرار.

٦٠ - وعلى الرغم من عودة الاستقرار إلى البلد، لا تزال بعض المنظمات ووسائل الإعلام في الداخل وفي الخارج على حدٍّ سواء تصور ميانمار على أنها بلد يستشري فيه التمييز العنصري والديني من خلال نشر تقارير ملفقة. وقد تقوض هذه التلفيقات، إذا لم يتم التصدي لها، الحالة الحساسة القائمة حالياً.

٦١ - ولا يزال التوجس وعدم الثقة يشوبان بشدة العلاقات بين الطائفتين، لا سيما على مستوى القاعدة الشعبية. وتضع الحكومة في صدارة أولوياتها الدعوة إلى تعميق الإدراك للتعيش السلمي والتناغم بين مختلف الأديان والأعراق. ولقد حثّ الرئيس مجموعة الصداقة بين الأديان على السعي على نطاق البلد للمساعدة في تنفيذ الأولويات الثلاث الرئيسية المتمثلة في إعادة التأهيل ومنع نشوب النزاعات وإعداد خطة طويلة الأجل لمعالجة أسبابها الجذرية. وفي مطلع تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، عقد مؤتمر مشترك بين الأديان لقادة الطوائف الخمس في يانغون بمشاركة زعماء الطوائف الدينية. ومما يبعث على التفاؤل أن أنشطة كثيرة في مجال الحوار بين الأديان تجري حالياً على مختلف المستويات في جميع أنحاء البلد.

٦٢ - وتسعى الحكومة إلى إيجاد حل شامل يراعي المصلحة الوطنية ويأخذ المعايير والقواعد الدولية في الاعتبار. وفي هذا الصدد، ستسهم المشاركة البناءة للمجتمع الدولي وتعاونه مع ميانمار في السعي بفعالية لإيجاد حل طويل ودائم لهذه المسألة.

خامساً - خاتمة

٦٣ - في هذا العصر الذي يشهد تحولاً ديمقراطياً سريعاً، تواجه ميانمار عدداً هائلاً من التحديات المعقدة والحساسة لإرساء السلام والاستقرار والسعي في الوقت نفسه لتحقيق التنمية الشاملة للجميع من أجل تلبية تطلعات السكان. وعلى الرغم من محدودية قدرات البلد، ليس من المستحيل تذليل الصعاب. ولا يمكن لميانمار أن تسمح لأي من هذه الصعاب بتعطيل عملية الإصلاح الجارية، وهي تتطلع إلى المجتمع الدولي لتفهم التحديات الجسام التي تواجهها ولمواسلة تقديم الدعم لما تبذله ميانمار من جهود في سبيل التغلب عليها.

٦٤ - لقد تغيرت ميانمار، وهي تواصل التغيير في الاتجاه الصحيح وتحرز تقدماً منقطع النظير في مجال تعزيز حقوق الإنسان والانتقال إلى الديمقراطية. وعلى الرغم من التحديات المتبقية، فلقد عولجت جميع الشواغل الرئيسية بشأن حقوق الإنسان إلى حد كبير. وفي ضوء هذه التطورات الإيجابية، فإن المسألة القطرية المحددة المتعلقة بميانمار لا ينبغي أن تظل قيد الاستعراض الدقيق من جانب الجمعية العامة التي من المفترض أن تتناول الشواغل الخطيرة الباعثة على القلق فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وليس هذا بالوقت الذي يتطلب توسيع نطاق رصد الحالة في البلد. وعلى العكس من ذلك، فقد حان الوقت الآن لحذف هذه المسألة من جدول أعمال الجمعية العامة، وإنهاء ولاية المقرر الخاص التي سبق لها أن مددت لأكثر من ٢٠ عاماً. ذلك أن ميانمار في عهدها الجديد ينبغي أن ينظر إليها من خلال تصور مختلف ومنظور جديد.